



لا

لرخصة القتل



المسيرة الوطنية الموحدة الكبرى

20 سبتمبر 2026

SAVE **STOP AUX**
VIOLENCES
D'ETAT

لا لرخصة القتل

20 سبتمبر 2026

مسيرة وطنية موحدة المسيرة الوطنية الموحدة الكبرى
في جميع أنحاء فرنسا

وقّع أكثر من 730,000 شخص على العريضة المناهضة لمقترح القانون الذي يُرسي قرينة الاستخدام المشروع للسلاح. ورغم أن هذا العدد كان كفيلاً بفتح نقاش داخل الجمعية الوطنية، فقد أغلقت العريضة دون أي نقاش.

إن رفض الإصغاء إلى 730,000 مواطن هو خيار سياسي.

يكشف هذا الرفض أن دولة القانون تتراجع تدريجياً، وأن الممارسات الاستبدادية تبدأ حين يتوقف القانون عن تقييد لجوء الدولة إلى القوة.

منذ عام 2017، ومع اعتماد المادة L.435-1 من قانون الأمن الداخلي، قُتل ما لا يقل عن خمسة وثلاثين من ركاب المركبات برصاص الشرطة أثناء حالات رفض الامتثال دون أن تُقدّم أي محاسبة على الإطلاق. ويأتي مقترح القانون رقم 691 ليعمق هذا الإطار من خلال توفير حماية لرجال الشرطة بحيث لا يكون هناك، بعد إطلاق نار قاتل، أي تحقيق، ولا احتجاز للشرطي، ولا جمع للأدلة. إن هذا النص يعزز الإفلات من العقاب. والحجز الاحتياطي ليس عقوبة، بل إجراء تحقيقي يمنع تنسيق المشتبه بهم لرواياتهم أثناء البحث عن الحقيقة. وهذا القانون من شأنه فرض الحقيقة سلفاً: فيكون الشرطي محقاً دائماً في إطلاق النار.

نحن كثيرون ومنظّمون: أسر الضحايا، والجمعيات، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، والحقوقيون، والقضاة، والأكاديميون، والفنانون، والمواطنون. تجمعنا قناعة واحدة: لا يمكن أن يفلت استخدام القوة القاتلة من رقابة القانون.

في 20 سبتمبر، سيُعقد في الشارع النقاش الذي رُفض. لنبني معادلة القوى.

انضموا إلى المسيرة

للاطلاع على المدن المشاركة والأماكن والمواعيد، تفضلوا بزيارة صفحتنا (رمز الاستجابة السريعة / الرابط):

